الأنباء
الاربعاء 27 فبراير 2013

أيمن نور: الرئيس مرسي راضٍ عن حكومة قنديل ويرفض إقالتها

«التيار الشعبي» يقاطع الانتخابات البرلمانية المصرية وعمرو موسى: البلد ليس جاهزاً

حمدين صباحي

عمرو موسى

أيمن نور

القاهرة ـ وكالات: قال التيار الشعبي اليساري المصري الذي يرأسه حمدين صباحي امس انه سيقاطع الانتخابات البرلمانية المقرر أن تبدأ في ابريل، كما أعلن مقاطعته لحوار وطني اقترحه الرئيس د.محمد مرسي.

وقالت المتحدثة باسم التيار الشعبي هبة ياسين: «لن نشارك في الحوار الوطني ولا في الانتخابات».

وأضافت ان المقاطعة تأتي احتجاجا على قانون الانتخابات الذي لم يشارك التيار الشعبي في صياغته.

وتابعت ان التيار الشعبي يرفض أيضا سياسات د.مرسي قائلة انها لم تؤد إلا إلى المزيد من اراقة الدماء والمشاكل السياسية.

في السياق نفسه، أكد المرشح الرئاسي المصري السابق والقيادي في جبهة الإنقاذ الوطني عمرو موسى ان مصر غير جاهزة حاليا للانتخابات البرلمانية التي دعا الرئيس د.محمد مرسي إلى إجرائها في أبريل المقبل، مشيرا إلى ان الجبهة لم تحسم موقفها بعد بشأن المشاركة في الانتخابات.

وقال موسى رئيس حزب المؤتمر في مقابلة شبكة «سي ان ان» الأميركية ان هناك اتجاهين في جبهة الإنقاذ أحدهما يدعو لمقاطعة الانتخابات وآخر مع المشاركة مع توحد الجبهة تحت قائمة موحدة.

وردا على سؤال عما إذا كان يدعم الموقف الداعي لمقاطعة الانتخابات قال موسى انه لم يقرر بعد موقفه الشخصي بشكل نهائي إلا انه اعتبر ان «المقاطعة هي الأنسب، وإذا ما قررنا جميعنا المقاطعة فسيكون ذلك موقفا موحدا للمعارضة، هذا أولا أما ثانيا، فنحن جميعا متفقون بأن توقيت الانتخابات سيئ جدا».

وتابع قائلا «علمنا من المصرف المركزي أنه في شهري أبريل ومايو المقبلين سيشهدان مشكلة اقتصادية ومالية كبيرة».

وعما إذا كانت الظروف الحالية مهيأة لإجراء الانتخابات قال موسى «ان البلد ليس جاهزا وفي الحقيقة نريد حكومة وحدة وطنية تقود البلاد في ظل الظروف الراهنة، وكل الأحزاب والقوى السياسية عليها الجلوس معا ومحاولة النهوض بالوضع، وهذا يتطلب برأيي ورأي الكثير من المصريين أيضا تأجيل الانتخابات وهذا ما طلبناه».

وذكر الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ان دعوة حليفه رئيس حزب الدستور والمنسق العام لجبهة الإنقاذ محمد البرادعي لمقاطعة الانتخابات تمثل رأي قطاع معين داخل الجبهة إلا انه لفت إلى أن هناك رأيا آخر وهو أن نذهب ونخوض معركة الانتخابات.

وختم موسى بالقول «علينا أن نتوافق جميعا إما بالمضي قدما أو بالمقاطعة»، مشددا على ان أي قرار ستتخذه الجبهة بهذا الشأن سيكون ملزما للجميع.

من جانبه، قال أيمن نور رئيس حزب غد الثورة، إن الحوار الوطني كان يتركز على ضرورة إيجاد حكومة جديدة توافقية لإدارة العملية الانتخابية على أن تكون محايدة، وترأسها شخصية عامة مستقلة ليس لديها أي انتماء سياسي أو حزبي.

وأضاف في برنامج «الحدث المصري» على «العربية» ان الشائعات التي حامت حول تعييني رئيسا للحكومة ترددت بقوة، حتى وصل الأمر للقول بأنني أتلقى العديد من المكالمات الهاتفية للتباحث حول التشكيل وقبول المنصب من عدمه.

وأشار إلى أنه طلب عدم الحديث عن تشكيل حكومة من عدمه، إلا بعد استقالة الحكومة الحالية، مؤكدا أنه استشعر بأن الرئيس مرسي لن يتنازل عن حكومة هشام قنديل أو يقيلها.

كما أكد أن هناك العديد من الشخصيات التي لن تقبل المنصب في هذا التوقيت، خاصة أن المدة ستكون نحو ثلاثة أشهر فقط، وهي مدة لن يتمكن معها أي رئيس حكومة من فتح الملفات.

وحول موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، أشار نور إلى عدم موافقته على الموعد الذي تم اختياره للانتخابات، وقال إنه طلب تعديله ولم يتم الأخذ برأيه.

وأضاف أن هناك مادتين في قانون الانتخابات تتعلقان بالمرأة والانتماء الحزبي، أدتا إلى انسحابي من الحوار، ووعد د.سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة بتعديلهما ولكن تم تعديل الانتماء الحزبي وترك مسألة المرأة كما هي.

وأشار إلى احتمال أن يشارك في الحوار الذي دعا إليه الرئيس مرسي، على أساس أن الحوار هام جدا لوضع ضمانات لإجراء العملية الانتخابية القادمة.

وأكد أنه لا غنى عن الحوار، من أجل الوصول إلى توافق بين القوى السياسية المختلفة، مشيرا إلى أنه كان له دور في العديد من القرارات التي خرجت من مؤسسة الرئاسة.

القاهرة تنفي وجود أزمة علاقات مع الإمارات: نحن ضد امتلاك إيران للسلاح النووي

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى وزير الخارجية محمد كامل عمرو وجود أزمة في العلاقات بين مصر والإمارات، لكنه أشار إلى أن هناك «إشكالية معينة يجري حلها».

وقال عمرو في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» أمس إن سفر مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي د.عصام حداد إلى الإمارات للتوسط في أزمة الرعايا المصريين هناك جاء بالتنسيق مع وزارة الخارجية، حيث إن هناك علاقات تنسيق بين مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية فيما يتعلق بالسياسات الخارجية.

وأضاف أن وزارة الخارجية صاحبة الدور الرئيسي وليس الوحيد، مشيرا إلى أن رسم السياسة الخارجية لا ينحصر في جهة واحدة، وإنما له محاور عدة وجهات عديدة تقوم على بلورة السياسة.

وحول زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مصر بعد زيارة الرئيس محمد مرسي إلى إيران أكد عمرو أن الزيارات جاءت في إطار مؤتمر عدم الانحياز ومؤتمر القمة الإسلامية، وهذا شيء طبيعي، لكنه شدد على أن أمن الخليج هو أمن مصر، وأنه لن تكون هناك علاقات مع إيران على حساب دول الخليج.

وتعليقا على تأثير امتلاك إيران سلاحا نوويا على مصر، أوضح أن مصر موقفها واضح جدا من هذا الموضوع، حيث انها ضده وتسعى لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، لأن امتلاك أي طرف لهذه الأسلحة سيثير الكثير من الإشكاليات في المنطقة.

وبشأن زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لمنطقة الشرق الأوسط واقتصارها على الأردن وفلسطين وإسرائيل وعدم المرور على مصر، قال عمرو إن هذا لا يعني أن الرئيس الأميركي استثنى مصر من الزيارة أو أن هناك توترا بين البلدين، مؤكدا ان العلاقات لاتزال قوية بين أميركا كقوة عظمى ومصر كقوة أساسية في المنطقة، وأن الأمر لا يخرج عن أن برنامج الزيارة محدد بهذا الشكل. وحول الوضع في سورية، قال وزير الخارجية محمد كامل عمرو إن الوضع في سورية لا أحد يقبله وأن الحلول مازالت في نطاق الأفكار لأننا نصر على الحل السياسي وليس التدخل العسكري لأن التدخل العسكري ينتج عنه مشاكل كثيرة.

وحول انتقاد البعض للموقف المصري بأنه غامض ومتردد، قال عمرو إنه ليس كذلك على الإطلاق، وإنما نحن نرى أن التسليح سيزيد العنف ونحن مع وقف سفك الدماء فورا، ونحن مع أي حل يرضي الشعب السوري ويعمل على حل الأزمة السورية، موضحا ان مصر مستعدة للتعامل مع أي ممثل يتفق عليه الشعب السوري ومن ضمنها الحكومة المؤقتة المقرر إعلانها من تركيا خلال شهر مارس.

الكنائس المصرية تعتذر عن عدم المشاركة في الحوار الوطني

القاهرة ـ أ.ش.أ: اعتذرت الكنائس المصرية الثلاث عن عدم المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس محمد مرسي.

وقال الدكتور القس اندريه زكي نائب رئيس الطائفة الانجيلية بمصر لوكالة انباء الشرق الاوسط ان الكنائس الثلاث (الارثوذكسية والكاثوليكية والانجيلية) ابلغت الرئاسة اعتذارها عن المشاركة في الحوار، فيما طلبت عقد جلسة حوار خاصة بينها وبين الرئيس مرسي لعرض مطالبها عليه والمتعلقة باعتراضها على بعض مواد الدستور الذي تم اقراره في شهر ديسمبر الماضي.

واضاف القس زكي: كل ما طرحه ممثلو الكنائس الثلاث الذين شاركوا في الجلسات السابقة للحوار لم يؤخذ مأخذ الجدية من جانب الرئاسة، وبالتالي اصبحنا على قناعة بأن هذه الحوارات لا تأتي بجديد، وهذا هو سبب انسحاب ممثلي الكنائس من آخر جلسة للحوار الوطني.

وقال: رغم أننا اعتذرنا عن المشاركة في الحوار الوطني الا اننا نصلي وندعو الله من اجل نجاحه لتعبر بلادنا الحبيبة الازمة الحالية. ووجّه الرئيس محمد مرسي الدعوة الى 24 حزبا و20 شخصية عامة وممثلي الكنائس الثلاث وممثل عن الازهر وحركتي 6 ابريل وكفاية لحضور جلسة الحوار الوطني.

أكدت أنها لم تطلب إزالة بيانات منشأها

واشنطن: بعنا لمصر قنابل مسيلة للدموع بقيمة 5,2 ملايين دولار

واشنطن ـ أ.ش.أ ـ كونا: أكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية باتريك فينتريل أن واشنطن وافقت على ترخيص لتصدير وشحن مكونات أميركية الصنع غير قاتلة للحكومة المصرية، وذلك بغرض مكافحة الشغب، مضيفا انه قد تم بيع قنابل غاز مسيلة للدموع بقيمة 5,2 ملايين دولار لمصر وأوضح أن الولايات المتحدة لم تستخدم أموالا مخصصة للمساعدات الأمنية في شراء هذه المنتجات، مشيرا إلى أنه عند استخدام هذه المنتجات على النحو المناسب فإنها يمكن أن تنقذ الأرواح وتحمي الممتلكات.

وأكد إدانة بلاده لأي إساءة استخدام لهذه المنتجات من الغازات المسيلة للدموع التي يمكن أن تؤدي إلى الإصابة أو الوفاة غير المشروعة، وأشار إلى أن أي إساءة لاستخدام هذه المنتجات ستؤثر سلبا على هذه الصادرات في المستقبل.

وأشار فينتريل إلى أن واشنطن لم تنصح الشركة المصنعة للغازات المسيلة للدموع بأن تزيل أي إشارة تدل على جهة تصنيع هذه المكونات لمكافحة الشغب في الولايات المتحدة، ونصح بالرجوع إلى الشركة المصنعة للاستفسار حول عدم وضع العلامات التي تتعلق بمنتجها، وقال «لكننا لم نطلب ذلك».

جاء ذلك في تعليق المتحدث باسم الخارجية الأميركية خلال المؤتمر الصحافي للوزارة امس على تقارير بشأن سماح واشنطن ببيع قنابل مسيلة للدموع لمصر ومكافحة أعمال الشغب وأنها لا تحمل علامة «صنع في الولايات المتحدة» أو أي إشارة إلى بلد المنشأ أو اسم الشركة المصنعة التي يعتقد أنها شركة «سي إس أي» أو أي إشارة للولايات المتحدة، والسبب في عدم حمل هذه القنابل المسيلة للدموع لأي علامة تشير إلى مصدرها بناء على طلب تم تقديمه في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بإثارة الموافقة على مبيعات للقنابل المسلة للدموع من الولايات المتحدة لمصر لمشاكل، في خضم بعض الاضطرابات المدنية من قبل، وما إذا كان هناك قلق إزاء إساءة استخدامها مرة أخرى خلال المظاهرات الجارية، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية باتريك فينتريل «إن الولايات المتحدة تقرر مبيعات هذه الأصناف لأي بلد على أساس حالة بحالة.. ومن الواضح أن إساءة استخدامها سيكون سببا في تعليقها في المستقبل». وحول كيفية مراقبة إساءة استخدام القنابل المسيلة للدموع في المستقبل للتهديد بوقف صادراتها، قال فينتريل «أنا لا أعرف كل ما لدينا من آليات للرصد، ولكن من الواضح أن سفارتنا تقوم بالتحقق من ذلك، ونحن نقوم بمراجعات مع جميع الجهات التي نتعاون معها، ولنا أعين وآذان على أرض الواقع، كما أن لدينا أيضا بالطبع منظمات حقوق الإنسان المختلفة التي يمكن أن تتبادل المعلومات معنا، ولكننا سوف ننتظر ونرى إذا كان لدينا مزيد من المعلومات حول مراقبة الاستخدام النهائي».

وحول ما إذا كانت أعمال الرصد والتدريب ستتأثر بالتخفيضات التلقائية في الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة إذا تم تطبيقها اعتبارا من الجمعة القادمة، قال فينتريل «ما أفهمه هو أن هذه التخفيضات ستؤثر على كل شيء في حساباتنا.. حتى انها في الواقع يمكن أن تؤثر أيضا على مساعداتنا الأمنية لمصر وإسرائيل». وقال «إن مشتريات القنابل المسيلة للدموع كانت عمليات شراء خاصة من جانب الحكومة المصرية ومن أموالها الخاصة.. ونحن لم نقدم سوى الترخيص بالموافقة على المبيعات».

وحول إساءة استخدام القنابل المسيلة للدموع في مصر على مدى العامين إلى الثلاثة أعوام الماضية، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية باتريك فينتريل خلال المؤتمر الصحافي «ما أفهمه هو أننا علقنا بيع هذه المنتجات في بعض الفترات».

وأكد فينتريل من جديد «من الواضح أننا نواصل العمل حول حقوق الإنسان في جميع جوانب التدريب لدينا مع قوات الأمن المصرية، ومن الواضح أنهم يمرون بمرحلة انتقال ديموقراطي معقدة، والمهم هو الحرفية في الاستخدام وإضفاء الطابع المؤسسي فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال الاستخدام للسيطرة على التجمعات والحشود، والسماح بالتعبير الحر عن مبادئ الديموقراطية، ولكن في إطار توفير السلامة والأمن للمصريين، وهو أمر مازلنا نعمل عليه».

وفيما يتعلق بالسبب في الترخيص بتصدير هذه المنتجات، خاصة أن الشركات الأميركية ليست هي الوحيدة في العالم التي تنتج معدات تفريق الحشود والغاز المسيل للدموع، قال فينتريل «لا أعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة موردا رئيسيا، ولكنني سأسأل المتخصصين في الأمور العسكرية السياسية لدينا عن تاريخ ذلك».

تونس: توقيف سلفي مشتبه فيه بقتل بلعيد وأرملته تريد معرفة «من أمر» بالاغتيال

تونس ـ وكالات: ألقت السلطات التونسية القبض على شاب في العقد الثالث من عمره بمنطقة الكرم بضواحي العاصمة الشمالية للاشتباه في ضلوعه في اغتيال المعارض شكري بلعيد. وقال مصدر امني رفيع في تصريحات أوردتها قناة «الجزيرة» الإخبارية الفضائية أمس إن «الشرطة ألقت القبض على سلفي يشتبه في أنه قتل بلعيد».

يذكر أن المشتبه فيه ينتمي إلى التيار السلفي الجهادي ويعتقد أنه منفذ العملية التي أودت بحياة شكري بلعيد القيادي البارز في «الجبهة الشعبية» المعارضة بتونس الذي قتل يوم 6 فبراير من الشهر الجاري برصاص مجهولين أمام منزله، وهو ما فجر موجة احتجاجات جديدة ضد الحكومة.

من جانبها، أكدت المحامية بسمة الخلفاوي أرملة بلعيد انها تريد معرفة من أمر باغتيال زوجها، وذلك في رد فعل على الإعلان عن توقيف قاتله. وصرحت الخلفاوي عبر إذاعة أوروبا 1 الفرنسية «من الجيد معرفة من نفذ لكن بالنسبة الي من المهم جدا معرفة من أصدر الأوامر (..) لأنها جريمة منظمة جدا».

وأضافت «نطالب بمحاكمة وبالمضي في التحقيق ومعرفة كل شيء».

وقالت بسمة الخلفاوي ان هذه الروابط «تلقى حماية من النظام» مطالبة بحلها «فورا».

وأضافت ان «المجتمع التونسي بكامله لم يتوقف منذ أشهر عن المطالبة بحل هذه الروابط». وكررت ان «الأمر مرتبط بالمسؤولية السياسية لحزب النهضة» علما انها اتهمت الحزب الإسلامي الحاكم عدة مرات بالمسؤولة عن اغتيال زوجها.

وصرحت «أقل الأمور هو ضمان أمن المواطنين. النهضة هو الحزب الحاكم (...) وعليه حماية المواطنين» فيما يتهم الحزب الإسلامي بانتظام بالتساهل مع الشق المتشدد في التيار السلفي.

من جهة أخرى، بدأ رئيس الحكومة التونسية المكلف علي العريض مشاورات رسمية مع قادة وممثلي الأحزاب السياسية، لتشكيل الحكومة الجديدة ضمن ائتلاف أوسع من السابق.

والتقى العريض رئيس حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي ضمن سلسلة من اللقاءات ينتظر أن تتواصل، إلا أنه من المستبعد تماما انضمامه إلى الحكومة الجديدة، حيث إنه يتهم من مسؤولي ومناصري الأحزاب الحاكمة بمحاولة إعادة إنتاج النظام السابق.

وكان رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قد صرح في وقت سابق لـ «الجزيرة» بأن الحكومة الجديدة ستضم 5 أحزاب وكتل برلمانية، وهي أحزاب الائتلاف السابق (النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات) وحركة وفاء، وكتلة الحرية والكرامة.

«الملط».. أحدث «موضة» للاحتجاجات في مصر منذ ثورة 25 يناير

في أعقاب الثورات والتغييرات السياسية او الاجتماعية الكبرى غالبا ما تظهر مجموعة من الامور او التصرفات، لتعبر عن حجم ذلك التغيير الذي أصاب المجتمع مما ينعكس بشكل مباشر على سلوك الأفراد والجماعات، ففي مصر وبعد اندلاع ثورة 25 يناير برزت ظاهرة «الاحتجاج بالتعري العلني»، ومع ان تلك الظاهرة معروفة في أوروبا منذ العصور الوسطى كأسلوب للاعتراض السياسي، كما ان الجملة نفسها تستخدم في الثقافة الشعبية الدارجة لدى المصريين للتعبير عن الغضب او الضيق من أمر معين كأن يقول احدهم «اشق هدومي» او «اقلعلك ملط» اي اتجرد تماما من ملابسي، الا ان ظاهرة «الملط» أصبحت في الفترة الأخيرة احدث صرعات الاحتجاج على الأوضاع السياسية او الاقتصادية، وباتت فيما يبدو احدى وسائل الضغط لتحقيق المطالب الفئوية والخاصة، وتحولت مقولة الفيلسوف سقراط الشهيرة «تكلم حتى أراك» الى «اخلع ملابسك حتى أراك» لتعبر تماما عن واقع التظاهر والاعتراض في مصر.

وايا كانت الأسباب التي تدفع الشخص للقيام بخلع ملابسه ـ قطعة قطعة ـ امام أعين الجميع، سواء اليأس من امر ما او الرغبة في الشهرة او التحرر من القيود، وفي ظل تزايد تلك الحوادث فيمكن القول ان ظاهرة «الزلط ملط» ربما تتحول الى ثقافة شعبية تنذر ببوادر انحلال اخلاقي في نسيج المجتمع المصري، ويتساوى في تلك الظاهرة الذكور والاناث، ومع ان المرأة بحكم تركيبتها الأنثوية المجبولة على الحياء هي الأكثر تحفظا من الرجل، الا انها ـ ومع الأسف ـ كان لها السبق في ابتكار ذلك الأسلوب الاحتجاجي، وكانت الاكثر تأثيرا واثارة للرأي العام عند القيام بالتعري،

وفيما يلي نرصد ابرز حوادث التعري منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى الآن.

علياء المهدي

كانت الطالبة الجامعية علياء المهدي اول فتاة مصرية تنشر صورها العارية في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت في اكتوبر 2011، وقد حققت تلك الصور ملايين المشاهدات واثارت ردود افعال متباينة في مصر والعالم العربي، وقد بررت المهدي (22) عاما فعلتها تلك قائلة «انها تحررت من حاجز نفسي بداخلها»، مضيفة «اثبت ان جسدي ليس فقط اداة جنسية، واشعر اني افضل من قبل» واشارت الى انها تعرت دفاعا عن المرأة المصرية المضطهدة والتي ينظر اليها كأداة للجنس فقط على حسب قولها، اما حادثة تعريها الثانية والتي كانت اشد وقعا من الأولى فقد اقدمت المهدي في ديسمبر الماضي على خلع ملابسها بالكامل والتظاهر عارية مع اثنتين من الناشطات في السويد احتجاجا على مسودة الدستور المصري الجديد، وقد كتبت على جسدها العاري كلمة القرآن ولا للشريعة.

لاعب يحتج

وفي يونيو 2011 شهدت ساحة النادي الاولمبي المصري واقعة مؤسفة بطلها لاعب كرة القدم بالنادي اسلام شتا الذي قام بخلع ملابسه كاملة في حضور جميع الأعضاء احتجاجا منه على عدم قيده ضمن قائمة الفريق خلال فترة الانتقالات الشتوية الاستثنائية، كما وجه وابلا من السباب لمجلس الإدارة والقائمين عليه، وهو الأمر الذي دفع اعضاء النادي الى رفع مذكرة للإدارة العامة لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيال تلك التصرفات التي تتنافى مع الأخلاق الرياضية.

متسولة تتعرى

وفي واقعة شديدة الغرابة فقد قامت متسولة في إحدى عربات المترو المخصصة للنساء بالقاهرة في ديسمبر 2011، بخلع ملابسها ما عدا بلوفر بالكاد يغطي عورتها، وبدأت تطلب من النساء المحيطات بها التصدق عليها، وهي تسرد لهم قصصا «من نسج خيالها» عن سبب تعريها، وحين واجهت النساء تلك المتسولة برد فعل سلبي وتجاهلن أمرها، أقدمت على خلع البلوفر الذي كان يستر عورتها، ما دفع إحدى السيدات الى تقديمها «بنطلون» كانت تحمله للمتسولة، لكن الفتاة العارية فاجأت الجميع برفضها ارتداءه، قائلة انها تعرت احتجاجا على سوء معاملة ضابط شرطة منعها من ممارسة التسول!

أمام قصر الرئاسة

وفي يونيو من العام الماضي قامت إحدى الفتيات بالتجرد من ملابسها أمام قصر الاتحادية (مقر الرئاسة) اعتراضا على رفض رجال الأمن السماح لها بمقابلة رئيس الجمهورية بدون موعد مسبق، على الرغم من أن الحرس سمح لوالدتها بمقابلته، كما قامت الفتاة بسب ضباط الحرس أمام أهالي شهداء ومصابي الثورة الذين قابلهم الرئيس في نفس اليوم، ورغم تلك الإساءات لم يتعرض لها احد بسوء.

ملط وفاء بالوعد

أما في اول رد فعل على «محاكمة القرن» وعقب اصدار الحكم على مبارك ونجليه والعادلي ومساعديه في قضايا قتل المتظاهرين خلال ثورة 25 يناير، فقد قام احد المواطنين بالنزول الى ميدان التحرير عاريا «ملط» احتجاجا على تلك الأحكام التي صدت ضد المتهمين، وقد قام نشطاء حينها بنشر صورة المواطن على مواقع التواصل الاجتماعي واصفين اياه بأنه اول من يفي بالوعد الذي قطعه البعض على انفسهم بخلع ملابسهم في حال صدور أحكام مخففة على مبارك ومن معه.

عري جماعي

وفي احدى التظاهرات الفئوية نظم عمال شركة «النيل لحليج الأقطان» في اغسطس من العام الماضي وقفة احتجاجية أمام مجلس الوزراء، اعتراضا على سياسات الشركة التي تتبعها نحوهم وتأخر صرف مستحقات العاملين فيها عدة شهور، واستهل العمال الوقفة بخلع ملابسهم في الشارع أمام المارة، تعبيرا منهم عن اعتراضهم على ما يحدث معهم من مسؤولي الشركة، إلا أن المارة استنكروا ذلك وضغطوا عليهم لارتداء الملابس فارتدوها مرة اخرى.

تهديدات بالملط

أما حالات التهديد بخلع الملابس فكثيرة جدا مارستها النخبة والعامة سواء لأهداف سياسية او فئوية خاصة، ومن اشهرها تلك الحملة التي اطلقتها مجموعة من المصريات دفاعا عن الإعلامي المثير للجدل توفيق عكاشة، حيث هددن بالتظاهر عاريات «ملط» في حال لم يتم الإفراج عن عكاشة عقب التحقيق معه في قضايا خاصة بقناته الفضائية «الفراعين». أما أحدث التهديدات بـ «الملط» فكانت الأسبوع الماضي حيث هددت مجموعة من الناشطات السياسيات بخلع ملابسهن في ميدان التحرير والاعتصام به حتى رحيل الرئيس مرسى عن الحكم، واشارت إحداهن الى ان كل سيدات مصر سيتجردن من ملابسهن «ظلط ملط» لإجبار الرئيس ـ الذي لم يف بأي من وعوده ـ على التنحي عن الحكم.

● أحمد صابر